

الحفاظ على القطاع العام والاستفادة من قدراته وإصلاح الخلل، بدلا من تصفيته

على القطاع الخاص إثبات وجوده كشريك فاعل وقوة وطنية فى عملية البناء والتنمية

الى ان الدولة لا تحتاج الى زيادة الموارد في ظل الفائض بقدر حاجتها الى تنوع مصادر الدخل ، وهذه عملية لا يمكن ان تقوم بها الخصخصة . اضافة الى ان الحكومة الى الان لم تقم باظهار جديتها فيما يتعلق بزيادة الموارد، ويكفي ان نشير الى تحذير منظمة التجارة بضرورة وضع حد لضعف وتدني القيمة الاجارية لاملاك الدولة ، كما ان هناك قطاعات لم تستفد منها الدولة رغم ان هذه القطاعات تدر مليارات الدنانير على أرباب العمل فيها ، وتعني هنا قطاعي التجارة والعقار.

اما حكاية استيعاب العمالة الوطنية، فهذا ما لا نستطع فهمه، ولا نعرف هل بيع القطاع العام الى القطاع الخاص سيجعل من الاخير، من وجهة نظر الحكومة، يفتح ابواب مؤسساته للعمالة الوطنية ام ان النسبة التي حددها مشروع القانون ستكون هي الضامن في نظر اصحاب التخصص؟! علما بان هذه النسبة حق مكتسب من حقوق العمالة الوطنية، ونقلها من القطاع العام الى القطاع الخاص لا يغير شيء من الواقع السيء الذي يعاني منه سوق العمل.. ثم اذا كانت الحكومة عاجزة عن الزام القطاع الخاص باستيعاب العمالة الوطنية وفق النسب المتواضعة التي حددها قانون دعم العمالة الوطنية، هل ستكون قادرة على الزام القطاع الخاص بالنسب المرتفعة التي حددها مشروع قانون التخصص؟! اضافة الى ان تخصيص نسبة من اسهم المشروع للعاملين في المشروع لن تكون ضامنا ولا مشجعا ولا نعتقد ايضا بانها ستكون ذات قيمة ، لعلمنا بان جرأة المجلس الاعلى للتخصيص لن تصل الى جرأة الحكومة البريطانية التي اعطت العاملين في شركة جريث 82 % من اسهم الشركة.

كما ان قانون التخصص خال من العقوبات او الجزاءات، ولا نعرف كيف ستحاسب الدولة مخالفى القانون ، وبالذات ما يتعلق بمخالفة النسبة المقررة للعمالة الوطنية في هذا القانون.. ام انها سوف تطبق على المخالفين جزاءات قانون دعم العمالة الوطنية، وهي جزاءات اشبه ما تكون بالعتب !! .

هناك من يختلف معنا بانها مجرد اهداف انشائية وانها سيقم كتبرير اكثر منها اهداف ، كما ان فرض الية التخصيص كحل وحيد لتحقيقها يطرح اكثر من علامة استفهام حول الاهداف الحقيقية لهذه السياسة . وحتى نكون واقعيين نقول بان الهدف الذي يمكن ان يتحقق من جملة هذه الاهداف هو تنمية راس المال الخاص ، وهو راس مال لم تستفد منه الدولة الى الان ، لكن مع ذلك سنحاول ان نتناول كل هدف على حده. فموضوع اعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص، لا يمكن ان نتفق على عدم توازنه لكي نعيد إليه اتزانه، فالاختلال هنا غير واضح ، اضافة الى ان التوازن بشقيه الاقتصادي والمالي يتنافى مع طبيعة النظام الرأسمالي، كما ان طرح الموضوع بهذه الصيغة ينم عن ذكاء كبير واهداف غير معلنة ، اضافة الى انه يكشف عن سر خطير حاولت الحكومة جاهدة ان تخفيه مع مناصري الخصخصة عن عامة الشعب ، وهو ان عملية التخصيص تتعارض صراحة بأسلوبها ومضمونها مع المادتين (20) و(152) من الدستور. لذلك استخدم تعبير (اعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص) بدلا من التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص الذي اكدت عليه المادة (20) من الدستور، خصوصا وان الية التوازن المزعوم التي وردت في مشروع القانون تعني بيع مرافق القطاع العام للقطاع الخاص بعد ان استبدلت بتعبير المشروع العام). وهو ما يعني اعادة تعريف القطاع العام، الامر الذي يستوجب منا جميعا العودة الى الدستور. اما القول بان القطاع الخاص هو الاقدر على ادارة الخدمات ونتاج السلع ، فليس سوى افتراض ، لكن المؤكد هو ان كلفة الخدمات والسلع سوف تزداد على المواطنين حينما تؤول الى القطاع الخاص، وبالتالي لن يستطيع المواطن العادي التمتع بها، حتى وان كانت بجودة افض ، الا اذا قامت الحكومة بدفع بعض ثمنها للقطاع الخاص على سبيل الدعم، وحينها نساءل اين التوفير الذي تريد ان تحققه من وراء عملية التخصيص. كما ان طرح التخصيص كالية لزيادة الإيرادات امر غير مفهوم في ظل الفوائض التي تشهددها الموازنة العامة ، اضافة

والاقتصادية في العديد من دول العالم الى سيطرة الحكومة والملكية العامة . وحتى لا نتوسع في هذا الامر سوف نركز في هذه السطور على الاهداف المحلية للتخصيص والتي يطرحها كل من الحكومة والقطاع الخاص ، ونحاول ان ننفدها لاعتقادنا بانها تحمل من التبرير للتخصيص ، اكثر مما تحمل من الاهداف التي يمكن ان تتحقق نتيجة لانتهاج سياسة التخصيص التي لاتزال في طور التجربة ورهن التنظيم . فعلى سبيل المثال حددت الحكومة اهداف برامج التخصيص في مذكرة مشروع قانون تنظيم عمليات وبرامج التخصيص بعدة نقاط اهمها :

- اعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص بحيث يتخلى الاول عن ممارسة الدور التنفيذي الذي يقوم به حاليا في مجالات الأنشطة المتصلة بتقديم الخدمات ونتاج السلع، تاركا ذلك للقطاع الخاص، باعتباره الاقدر على ممارسة هذا الدور، بحيث يكتفى القطاع العام بالجانب الاهم المتمثل في رسم السياسات العامة التي تستهدف تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وزيادة الكفاءة الاقتصادية وترشيد الاستهلاك وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- زيادة كفاءة القطاعات الاقتصادية في البلاد ورفع مستوى جودة السلع والخدمات .

- زيادة انتاجية ومساهمة العمالة الوطنية في الاقتصاد الوطني وتوفير البيئة اللازمة لاستيعاب العمالة الكويتية الناشئة في القطاع الخاص.

- توجيه سياسات الدعم الحكومي المقدم للمستهلكين بغرض ترشيد الاستهلاك .

- تنمية سوق راس المال المحلي وجذب رؤوس الاموال الوطنية من الخارج لاستثمارها في داخل البلاد .

- تقليص المصروفات العامة للدولة وترشيد الانفاق وزيادة الإيرادات .

- تشجيع دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وزيادة مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني.

طبعاً لا يمكن ان نخالف على عظمة واهمية هذه الاهداف ، لكن في المقابل لا نعتقد بان